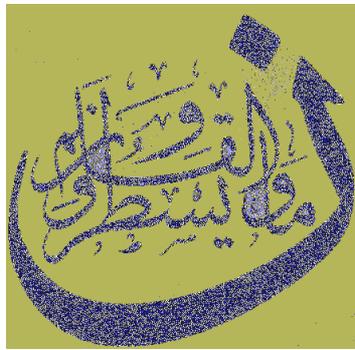




مَجَلَّةُ البُّحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ القَانُونِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ

تصدر عن كلية الحقوق *جامعة سعد دحلب. البلدة* السنة الأولى - العدد الأول - 1432 هـ / 2011 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلة

البحوث والدراسات القانونية والسياسية

مجلة كلية الحقوق * جامعة سعد و حلب * البليدة *



مقالات المنشورة لا تعبر ٬ بالضرورة عن رأي المجلة



بمقتضى محضر اجتماع المجلس العلمي لكية الحقوق جامعة
سعد دحلب ، المنعقد بتاريخ 23 فيفري 2009 م . قررت الكلية
إصدار مجلة علمية على التفصيل التالي.

العنوان

مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية

وهي مجلة علمية أكاديمية محكمة نصف سنوية. تعنى
بالبحوث والدراسات القانونية والسياسية. تصدر عن كلية
الحقوق. * جامعة سعد دحلب. البليدة *

جميع المراسلات توجه باسم عميد كلية الحقوق
العنوان : طريق الصومعة ص. ب: 270. البليدة.

الهاتف / الفاكس (من داخل الوطن) :

025 - 43 - 38 - 63

الهاتف / الفاكس (من خارج الوطن) :

00 - 213 - 25 - 43 - 38 - 63

يمكن أن ترسل المقالات العلمية أيضا إلى البريد

الإلكتروني التالي : MEJAJI@MAKTOOB.COM

قواعد النشر في المجلة

- أولا – يشترط في الدراسات والأبحاث المراد نشرها ما يلي :
1. أن تكون متممة بالعمق والجدية، ويلتزم الباحث بالمنهج العلمي.
 2. أن تكون الهوامش في آخر الدراسة، مع ضرورة إعطاء المعلومات البيبليوغرافية كاملة.
 3. أن يكون البحث مكتوبا بالإعلام الآلي ومطبوعا في أربع (04) نسخ ، مرفقا بقرص.
 4. أن لا يزيد البحث عن 20 صفحة (A4) بنط 18. نوع الخط Simplified Arabic . الهوامش 03 سم من كل الجهات. ونوع خط الهوامش : Simplified Arabic . بنط 12.
 5. أن لا يكون البحث قد أرسل للنشر في مجلة أخرى.
- ثانيا – تخضع الأبحاث المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.
- ثالثا – ترتب الموضوعات وفق اعتبارات موضوعية وفنية.
- رابعا – يحكم عضوان في كل مقال ، وفي حالة الاختلاف يحكم عضو ثالث ، وتقوم إدارة المجلة بإعلام أصحاب الأبحاث المرسلة بقرار المحكمين بخصوص أبحاثهم.
- خامسا – لا يعاد نشر أي موضوع من موضوعات المجلة إلا بإذن كتابي من إدارتها.
- سادسا – لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، وكان ذلك قبل إشعاره بقبول بحثه للنشر.
- سابعا – لا تدفع المجلة مكافآت مقابل البحوث المنشورة، ما لم تكن بتكليف.

هيئة التحرير

المدير العام مسؤول النشر

الأستاذ الدكتور / بن شويخ رشيد – عميد كلية الحقوق.

رئيس التحرير

الدكتور خالد بوشمة

مدير التحرير

الدكتور رامي حليم

أعضاء هيئة التحرير

- الدكتور مسعود يخلف.
- الدكتورة بن ناصر وهيبة.
- الدكتور محفوظ برحماني.
- الدكتورة بن عودة زواوي مليكة.
- الدكتور قاسمية جمال.
- الدكتورة بوحفص نغاعة.
- الدكتور محمودي عبد العزيز.
- الدكتور حميدة حسن.
- الأستاذ خريف عبد الوهاب.
- الأستاذ بوبكر مصطفى.
- الأستاذ سويرة عبد الكريم.
- الأستاذة زلاسي بشرى.

سكرتيرة المجلة

نوال فرجوني

الهيئة الاستشارية

- الأستاذ الدكتور محمودي مراد. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور قزو محمد أكلي. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور العيد حداد. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.

- الأستاذ الدكتور العشايوي عبد العزيز. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور بلقاسم أحمد. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور سرير ميلود. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور سعيد يوسف محمد يوسف. كلية الحقوق. جامعة
سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور تشوار جيلالي. كلية الحقوق. جامعة أبو
بكر بلقايد. تلمسان.
- الأستاذ الدكتور محمد سعيد جعفرور. كلية الحقوق. جامعة مولود
معمر. تيزي وزو.
- الأستاذ الدكتور أعراب بلقاسم. كلية الحقوق. جامعة امحمد
بوقرة. بومرداس.
- الأستاذ الدكتور بلمامي اممر. كلية الحقوق. جامعة
فرحات عباس. سطيف.
- الأستاذ الدكتور زروتي الطيب. كلية الحقوق. جامعة
الجزائر.
- الأستاذ الدكتور عمار مساعدي. كلية العلوم الإسلامية.
جامعة الجزائر.
- الأستاذ الدكتور إدريس الفاخوري. كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية. جامعة محمد الأول. وجدة. المملكة
المغربية.
- الأستاذ الدكتور الحسين بلحساني. كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية. جامعة محمد الأول. وجدة. المملكة
المغربية.
- الأستاذ الدكتور شواخ الأحمد. كلية الحقوق. جامعة حلب.
الجمهورية العربية السورية.
- الدكتور سمار نصر الدين. كلية الحقوق والعلوم السياسية.
جامعة جيجل.

- الدكتور بوسهورة نور الدين. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الدكتور خالد رمول. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب.
البليدة.
- الدكتور بن رقية بن يوسف. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الدكتور جمال محي الدين. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الدكتور خليل عمرو. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب.
البليدة.
- الدكتورة براف دليلة. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب.
البليدة.
- الدكتور الغوتي مكاشة. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب.
البليدة.
- الدكتور شرقي محمود. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة
سعد دحلب. البليدة.
- الدكتور سنيني محمد. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب.
البليدة.
- الدكتور جبار صلاح الدين. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الدكتور شربال عبد القادر. كلية الحقوق. جامعة سعد
دحلب. البليدة.
- الدكتور سرير عبد الله. كلية العلوم السياسية والإعلام.
جامعة الجزائر.



محتوى العدد

- 12 افتتاحية
- 13 كلمة المحلة
- 14 كلمة السيد رئيس جامعة سعد دحلب بالبلدية
- 16 الهيئة العلمية والتنظيمية للملتقى
- 17 محاور الملتقى
- 18 توصيات الملتقى
- 19 مداخلات الملتقى
- دور القضاء في تحديد مستحقات الزوجة والأطفال
- 20 الدكتور إدريس الفاخوري
- البناء بالزوجة بين الدخول الحقيقي والحكمي على ضوء الاجتهاد القضائي الجزائري
- 38 الدكتور خالد بوشمه
- الاجتهاد القضائي الفرنسي في مجال تعدد الزوجات
- 46 الأستاذة شريف هنية
- أحكام الكفالة في القانون الجزائري على ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا
- 56 الأستاذة عمارة مسعودة
- الاجتهاد القضائي في مجال الولاية على أموال القصر
- 78 الأستاذ عيسى أحمد
- تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية في مواد الأحوال الشخصية
- 103 الدكتور بلمامي عمر
- دور القاضي في تحديد مفهوم التكيف والنظام العام في إطار تنازع القوانين

- 118 الدكتور نور الدين بوسهوة
الاجتهاد القضائي في مجال إثبات وتسجيل الزواج العرفي المتنازع فيه
- 128 الأستاذ حسين بلحيرش
المفهوم القضائي للشقاق المستمر بين الزوجين كسبب للتطليق في قانون الأسرة الجزائري
- 152 الأستاذ عبدو أحمد
تغيرات مبدأ الرضائية وفق الاجتهاد القضائي الجزائري في الطلاق بالخلع
- 164 الأستاذ صديق سعوداوي
قيد النظام العام على الاجتهاد القضائي في الزواج المختلط
- 172 الأستاذة زلاسي بشرى
مبدأ الاحتياط في ثبوت النسب في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في الاجتهاد القضائي الجزائري
- 186 الأستاذ مصطفى مناصرية
الخلع بين الرخصة و الحق الأصل في دراسة نقدية في ظل الاجتهاد القضائي والفقه الإسلامي
- 198 الأستاذة نظيرة عتيق
الطعن في الأحكام القضائية الصادرة بالطلاق
- 206 الدكتور عمرو خليل
التطليق للضرر المعتبر شرعا في الاجتهاد القضائي الجزائري
- 213 الدكتورة دليلة براف
نظم توثيق عقد الزواج في دول المغرب العربي
- 219 الأستاذة صارة بن شويخ



افتتاحية

ظلت فكرة إنشاء مجلة خاصة بكلية الحقوق بجامعة سعد دحلب تراود القائمين على هذه الكلية طيلة عدة سنوات ، إلا أن المهام الإدارية الكبرى كانت العائق الأكبر الذي حال دون تحقيق هذه الفكرة ، إلى أن تأكد العزم ، وتكاتف الجهود ، ليكتب هذا المولود الجديد أن يرى النور .

فيسعدنا أن نثري الساحة القانونية في الجزائر بهذا المولود الجديد وهو :

مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية

وهي مجلة علمية أكاديمية محكمة نصف سنوية. تعنى بالبحوث والدراسات القانونية والسياسية. وتصدر عن كلية الحقوق. * جامعة سعد دحلب. البلدية * . وأملنا أن تضفي هذه المجلة جوا من التنافس العلمي بين الباحثين والدارسين ، كما نأمل أن تسهم في بعث النشاط العلمي في المجالين القانوني والسياسي في بلدنا الحبيب الجزائر .

وفي الأخير ، أملي من السادة الأساتذة والباحثين والدارسين أن يسهموا في إنجاح هذا المولود الجديد بما تجود به قرائهم من مقالاتهم العلمية في المجالين القانوني والسياسي، وكل ذلك في سبيل خدمة العلم وأهله.
والله الموفق

المدير العام مسؤول النشر

الأستاذ الدكتور / بن شويخ رشيد - عميد كلية الحقوق



كلية الحقوق

بمناسبة انعقاد الملتقى المغربي "الاجتهاد القضائي في مجال

الأحوال الشخصية" يومي 02/03 مارس 2011

بكلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البلديّة.

ارتأى إدارّة المجلة أن يكون العدد الأول

مخصصاً لأشغال هذا الملتقى

كلمة السيد رئيس جامعة سعد دحلب بالبليلة

الأستاذ بابا أحمد عبد اللطيف

السادة والسيدات المسؤولين بجامعة سعد دحلب بالبليلة .

السادة ممثلو جهاز العدالة.

السادة الأساتذة الضيوف من الدول المغاربية الشقيقة.

السيد ممثل مؤسسة hanns-seidel الألمانية بمنطقة المغرب العربي
الداعمة للملتقى.

السادة الأساتذة الضيوف من مختلف جامعات الوطن.

السادة المدعوون من مختلف القطاعات.

السادة أساتذة كلية الحقوق بجامعة سعد دحلب بالبليلة.

السادة ممثلو وسائل الإعلام المختلفة.

أبنائنا الطلبة والطالبات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تنظم كلية الحقوق بجامعة سعد دحلب بالبليلة هذا الملتقى المغاربي الهام في مجال الأحوال الشخصية، ويتناول بالدراسة، التطورات الحاصلة في العمل القضائي في نطاق قوانين الأحوال الشخصية.

ولقد شكل صدور قانون الأسرة الجزائري سنة 1984 أهمية بالغة باعتباره الإطار القانوني الوحيد الذي صار يحكم العلاقات الأسرية، مما يستدعي التعرض للجوانب التطبيقية في الموضوع.

وإن الوجه الحقيقي والصورة الكاملة والواضحة لأي تشريع، لا يظهر إلا في الجوانب التطبيقية والعملية، من خلال القضايا التي تعرض على المحاكم، وعندها يمكن الحكم على هذه التشريعات بما لها وما عليها.

إن هذا الملتقى يتناول بالدراسة الأحكام والاجتهادات القضائية، لمعرفة مدى ما توصل إليه القضاء في تطبيق وتفسير وشرح أحكام قانون الأسرة، بعد أن مر على صدوره أكثر من عشرين سنة من التطبيق في الجزائر.

كما أن هذا الملتقى سيمكننا من التعرف على النقائص والصعوبات التي تواجه القضاة في التعامل مع النصوص القانونية، ومدى انسجامها مع أحكام الشرع، والواقع المعيشي الذي تعيشه الأسرة الجزائرية، وكذا بعض التطورات الحاصلة في المجال العلمي.

وبالنظر إلى أن قانون الأسرة الجزائري الصادر سنة 1984 يعتبر حديثا في منطقة المغرب العربي، فإنه وبدون شك قد تأثر ببعض هذه القوانين. لأن شعوب هذه المنطقة تتقارب في تقاليدها وأعرافها وتركيباتها السكانية، فضلا عن عامل اللغة والدين.

ولهذا كان لزاما علينا في هذا الملتقى الهام أن نتعرف على تجارب هذه الدول في التعامل مع قضايا الأسرة، ومعرفة التطورات الحاصلة في الساحة القضائية، والحلول الاجتهادية التي توصل إليها القضاء في تطبيقهم لأحكام قوانين الأحوال الشخصية في هذه الدول.

كما أن هذا الملتقى سيمكن من الوقوف على أهم التعديلات التي مست مدونات الأحوال الشخصية في هذه الدول، والأسباب الموجبة للتعديل، خصوصا وأن قانون الأسرة الجزائري قد تم تعديله في سنة 2005. مما يستدعي دراسة هذه التعديلات الجديدة وتقييمها، والوقوف على الاجتهادات والتطبيقات القضائية في الموضوع.

ولقد استضافت كلية الحقوق مجموعة من الأساتذة الخبراء المتخصصين في مجال قوانين الأسرة من الدول المغاربية الشقيقة، ومن جامعات الوطن، ومن جهاز العدالة، لدراسة وإثراء المحاور المدرجة في جدول الأعمال.

والشكر موصول لكم جميعا على تلبيتكم دعوة جامعة سعد دحلب وتحملكم مشقة السفر في سبيل خدمة العلم، وهي رسالة نبيلة نتحملها جميعا كأساتذة باحثين، للراقي بمجتمعنا إلى مصاف الدول المتقدمة.

ولا شك أن المداخلات القيمة ستسلط الضوء على مختلف تجارب الدول المغاربية في مجال القضاء الأسري، مما سيسهم في تعميق المعارف العلمية للأساتذة المتخصصين، والمهتمين بقضايا الأسرة والمجتمع، ويدعم مسار التكوين لطلبة الليسانس والماستر تخصص الأحوال الشخصية بكلية الحقوق.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتمنى لكم جميعا التوفيق والنجاح في مساعكم النبيل، وفقكم الله وسدد خطاكم، وأعلن رسميا عن افتتاح أشغال هذا الملتقى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأستاذ الدكتور بابا أحمد عبد اللطيف

رئيس جامعة سعد دحلب بالبلدة

الهيئة العلمية والتنظيمية للملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى

الأستاذ الدكتور بابا أحمد عبد اللطيف. رئيس جامعة سعد دحلب بالبليدة

رئيس الملتقى

الأستاذ الدكتور بن شويخ الرشيد عميد كلية الحقوق بجامعة سعد دحلب بالبليدة.

اللجنة العلمية للملتقى

الدكتور بوسهوة نور الدين. رئيسا.

الأستاذ الدكتور سرير مولود الدكتور بوشمة خالد

الدكتور خليل عمرو الدكتور سنيني محمد

الدكتورة براف دليلة الدكتور يخلف مسعود

الدكتور فاتح ربيعي الدكتورة أخام مليكة

الأستاذ اسطمبولي محي الدين

لجنة التنظيم

الدكتور غوثي امكاشة رئيسا

الدكتور محي الدين جمال الدكتور رمول خالد

الدكتور بن ناصر وهيبة الدكتور برحمان محفوظ

الأستاذ ضويحي محمد الأستاذ صرصاق عبد الحميد

الأستاذ كرنيش بغداد الأستاذ عكروم عادل

الأستاذة علواش نعيمة الأستاذ عقاب عبد الصمد

الأستاذ شريط وليد

محاوړ املتقى

محاوړ الملتقى هي :

المحور الأول : الاجتهاد القضائي في مجال انعقاد الزواج، ويتضمن: القضايا المتعلقة بالخطبة، وبنعقاد الزواج (أركان وشروط وأحكام عقد الزواج)، وحقوق وواجبات الزوجين.

المحور الثاني : الاجتهاد القضائي في مجال انحلال الرابطة الزوجية وآثارها، ويتضمن: طرق الطلاق (الطلاق بالإرادة المنفردة، الطلاق بالتراضي، التطلق والخلع، التفريق للنشوز، الردة، تغيير الدين، اللعان)، وآثاره (العدة، النفقة والمسكن للمعتدة، القضايا المتعلقة بالحضانة، النسب).

المحور الثالث : الاجتهاد القضائي في مجال النيابة الشرعية، ويتضمن: الأهلية، والوصاية، والحجر، والكفالة، وأحكام الغائب والمفقود والمواريث.

المحور الرابع : الاجتهاد القاضي في مجال تنازع القوانين في الزواج المختلط. وتنفيذ الأحكام الأجنبية في مجال الأحوال الشخصية.

توصيات الملتقى

خرج الملتقى المغربي في الاجتهاد القضائي في مجال الأحوال الشخصية بالتوصيات على النحو التالي :

انعقد ملتقى مغاربي في كلية الحقوق جامعة سعد دحلب البلدة يومي 02-03-2011 بحضور ثلة من الباحثين من مختلف جامعات الوطن ومن بعض جامعات تونس و المغرب.

وبعد عرض المداخلات والمناقشات خلص المشاركون إلى التوصيات التالية :

- أولا : تطوير أحكام الأسرة بما يحافظ على الثوابت الشرعية و يساير روح العصر.

- ثانيا : توحيد المرجعية الفقهية في الاجتهادات القضائية في المنطقة المغربية.

- ثالثا : توحيد التشريعات العائلية في المنطقة المغربية.

- رابعا : اعتماد الاختصاص الوظيفي للقضاة في مجال الأحوال الشخصية مع العناية بالتكوين المستمر.

- خامسا : إنشاء مركز مغاربي للدراسات ، يعنى بالاجتهادات القضائية في المنطقة المغربية.

- سادسا : تكثيف الملتقيات التي تساهم في ترقية الاجتهادات القضائية المغربية.

والله ولي التوفيق

مداخلات الملتقى المغاربي

"الاجتهاد القضائي في مجال الأحوال الشخصية"